

محددات البطالة واثرها علي النمو السكاني والناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي

دراسة تطبيقية السودان خلال الفترة 2010 م - 2019 م

د. صلاح محمد ابراهيم احمد - استاذ الاقتصاد المشارك - جامعة النيل الابيض

salahmas633@gmail.com

أ. محجوب المبارك يوسف

المستخلص :

تناولت الدراسة موضوع البطالة واثرها علي نمو السكان والناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي، تهدف هذه الدراسة إلي استعراض مفهوم البطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي والسكان وأسباب البطالة والإستراتيجية المقترحة لمواجهتها. تمثل مشكلة البطالة هاجسا يؤرق السودان كدولة نامية ، وتعوق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، والاقتصاد السوداني يعاني من مشكلة البطالة وتكمن اهمية الدراسة في تزايد التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للبطالة ، وعندما لا يستطيع الاقتصاد خلق قدر كافي من الوظائف لكل من هو قادر ويرغب في العمل . ونجد اهم اهداف الدراسة توفير الية للحد من ظاهرة البطالة في السودان . و تحليل وتفسير البطالة فوق المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والاثار الناجمة عن البطالة واسبابها والحلول المقترحة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد . اهم فروض الدراسة :توجد علاقة طردية ذات دلالة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي.توجد علاقة عكسية ذات دلالة بين البطالة والنمو الاقتصادي .توجد علاقة عكسية ذات دلالة بين البطالة وحجم ومعدلات نمو السكان كما توصلت الدراسة اليه من نتائج : اثبتت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي . واثبتت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين البطالة والناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نمو السكان . كما توصلت الدراسة الي التوصيات الاتية : علي الدولة ان تهتم باستيعاب الخريجين وخلق وانشاء فرص وظائف جديدة . وتوفير مشروعات انتاجية بالتمويل الاصغر وتوسيع دائرة تشغيل الخريجين . السعي في معالجة الاختلالات الهيكلية في تخطيط و هيكل القوي العاملة .

Abstract:

The study deals with unemployment and its impact on population growth, gross domestic product and economic growth. This study aims to review the concept of unemployment and its relationship to economic growth, GDP, economic growth, population, causes of unemployment, and the proposed strategy to confront it. The problem of unemployment is an obsession that haunts Sudan as a developing country, hinders economic growth and economic development, and the Sudanese economy suffers from the problem of unemployment, and the importance of the study lies in the increasing economic and social cost of unemployment, and when the economy is unable to create a sufficient amount of jobs for everyone who is able and willing to work. We find the most important objectives of the study to provide a mechanism to reduce the phenomenon of unemployment in Sudan. And analysis and interpretation of unemployment in accordance with the economic and social variables and the effects resulting from unemployment, its causes, and the proposed solutions to address the structural imbalances that the economy suffers from. The most important hypothesis of the study: There is a direct and significant relationship between unemployment and the gross domestic product. There is a significant inverse relationship between unemployment and economic growth. There is an inverse relationship with significance between unemployment and the size and rates of population growth. Economic. The study proved that there is an inverse relationship between unemployment, gross domestic product and population growth rates. The study also reached the following recommendations: The state should pay attention to absorbing graduates and creating new job opportunities. Providing productive projects with microfinance, and expanding the department of graduate employment. Seeking to address structural imbalances in the planning and structure of the workforce.

مقدمة :

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وتؤدي إلى نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من أثارها ، وأصبحت مجال اختبار لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات العاطلة في اقل قدر ممكن من الزمن. البطالة هي ظاهرة عالمية ذات آثار اقتصادية واجتماعية وتعمل الدول المتقدمة والنامية على مواجهتها وهي تحدث في الدول النامية لأسباب قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني ونتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات

اللازمة لتوفير فرص العمل، والبطالة هي زيادة القوي البشرية الراغبة في العمل والتي تبحث عنهن فرص العمل المتاحة، ويتوقف حجم القوي البشرية على حجم السكان وشكل الهرم السكاني بينما تتوقف فرص العمل على مدى زيادة معدلات النمو.

والبطالة هي التوقف لجزء من قوه العمل في اقتصاد ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج وتقاس في العادة بمعدل يسمى معدل البطالة ، وهي تمثل الفرق بين كميتين أكبرهما هو كمية عناصر الإنتاج من الموارد البشرية والأسواق هي كمية فرص العمل المتاحة لتلك العناصر وتحدث البطالة نتيجة لانخفاض الاستثمارات أو الهبوط في دورة النشاط الاقتصادي نتيجة لحدوث الكساد أو للتغير في التكنولوجيا أو التغير في طلب المستهلكين أو عدم تأهيل العمالة بما يتناسب مع التغيرات في سوق العمل ، وتنتج البطالة عادة من اختلال سوق العمل لاعتبارات تتعلق بجانب الطلب وجانب العرض.

مشكلة الدراسة :

تشكل البطالة هاجسا يؤرق السودان كدولة نامية ، وتعوق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، والاقتصاد السوداني يعاني من مشكلة البطالة ، ولمعرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بالبطالة في السودان وعلى ضوء هذه المشكلة يمكن طرح التساؤلات التالية :

- 1- ما الأسباب التي تؤدي إلى الظاهرة البطالة ؟
- 2- ما المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بمشكلة البطالة ؟
- 3- ما ظاهرة البطالة في السودان والآثار الناجمة عنها ؟
- 4- ما طبيعة العلاقة بين البطالة و (النمو الاقتصادي ، الناتج المحلي الإجمالي ، حجم السكان)؟

أهمية الدراسة :

وتكمن أهمية الدراسة في تزايد التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للبطالة ,وعندما لا يستطيع الاقتصاد خلق قدر كافي من الوظائف لكل من هو قادر ويرغب في العمل . والبطالة القاسية تؤدي إلي إهدار طاقة من الناحية الاقتصادية وإلي عنف اجتماعي واضطراب سياسي في بعض الأحيان.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الي توضيح العلاقة بين البطالة كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي ،النمو الاقتصادي ،النمو السكاني ، كمتغيرات مستقلة و معرفة :

- 1- تفسير العلاقة بين المتغيرات أعلاه من واقع تفسير أداة المتغيرات والعلاقة بينهم خلال فترة هذه الدراسة .
- 2- توفير الية للحد من ظاهرة البطالة في السودان .
- 3- تحليل وتفسير البطالة فوق المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والاثار الناجمة عن البطالة واسبابها والحلول المقترحة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد .

فروض الدراسة :

- 1 - توجد علاقة طردية ذات دلالة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي.
- 2 - توجد علاقة عكسية ذات دلالة بين البطالة والنمو الاقتصادي .
- 3 - هناك علاقة عكسية ذات دلالة بين البطالة وحجم ومعدلات نمو السكان .

مصادر معلومات وجمع بيانات الدراسة :

اعتمدت الدراسة علي مصادر ثانوية تتمثل في الكتب المتخصصة والمجلات العلمية والتقارير والدوريات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء وتقارير بنك السودان المركزي .

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة علي المنهج النظري في وصف اتجاهات وأنواع البطالة في السودان والتحليل الوصفي في معرفة العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الاجمالي , والنمو السكاني ،النمو الاقتصادي .

الحدود المكانية والزمانية :

أولاً- الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للبحث جمهورية السودان

ثانياً- الحدود الزمانية : تتمثل في الفترة مابين (1992م _ 2019م)

تبويب الدراسة :

الفصل الأول : هو عبارة عن الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، إما الفصل الثاني : فهو يتناول الإطار النظري للبطالة من خلال المفهوم ، أسباب مشكلة البطالة ، الآثار الناجم عنها . والفصل الثالث : يتناول التحليل و النتائج والتوصيات مع قائمة من المصادر والمراجع والملاحق .

الدراسات السابقة

1- أسمهان، 2004 :تناولت هذه الدراسة مشكلة البطالة و يرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الزراعي ، ولعدم مقدرة الاقتصاد الصناعي علي امتصاص فائض العمالة المتزايدة نتيجة للزيادة الممطرة في السكان غير المستغلة وفي السنوات الأخيرة نجد ارتفاعا ملحوظا بالنسبة للبطالة بين الخريجين وتكمن المشكلة في ارتفاع حجم البطالة في السودان لعدم التناسب بين حجم الخريجين مع حجم القوى العاملة في السودان . هدفت الدراسة إلى تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد السوداني ومعرفة اثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة . افترضت هذه الدراسة إلى عدم وجود استثمارات كافية ومشاريع تنموية كبيرة وخلق فرص عمل أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا . أتبعت الباحثة المنهج التحليلي والوصفي للظاهرة ، أهم ما توصلت إليه هو: إن عملية الخصخصة التي تمت في القطاع العام أدى إلى ضيق نطاق العمل العام وضعف مساهمة القطاع الخاص في التوظيف أيضا عدم التناسق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل وجلب العمالة الأجنبية في بعض التخصصات لانعدام الطلب عليها في السوق العمل المحلي أهم توصيات تدعو إلى العمل على إنشاء مؤسسات إنتاجية لاستيعاب الخريجين المتبطلين والفرض على أصحاب الشركات في القطاع الخاص عموما على تشغيل نسبة من الخريجين . (1)

2- **عصام الدين، 2003** تناولت التخطيط للتعليم العالي بالسودان وعلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و هدفت الدراسة إلى التعرف على تخطيط التعليم العالي بالسودان ومدى علاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة بين (1992 - 2002م) وكذلك للوقوف على أهداف إستراتيجية التعليم العالي ، والتعرف على وسائل وأدوات تخطيط التعليم العالي في تلك الفترة بجانب محاولة اقتراح عدد من الحلول اللازمة لتحقيق الربط بين التعليم العالي في توسعة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للمعلومات .

وقد قامت الدراسة على عدة فروض أهمها : أن تخطيط التعليم العالي لا يقوم على أسس علمية سليمة ، وأن الخطة العشرية للتعليم العالي لم تراعي إمكانات الدولة المادية ، ولم تقم الدولة بتوفير الدعم اللازم والأجهزة والمعدات التخطيطية لتنفيذ الخطة وان تخطيط التعليم العالي خلال العشرة سنوات الأخيرة لم تراعي أولويات الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما ان أهم أهداف التعليم العالي في الخطة العشرية لم تتحقق مثل تحديث المناهج وتطوير التعليم التقني ، وهناك نقص كبير في الأطر المؤهلة في مجال التعليم العالي .

وتوصلت الدراسة إلى أن الخطة العشرية للتعليم العالي لم تراعي إمكانات الدولة المادية والبشرية ، وإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تحقق من خلال الخطة العشرية السابقة ، وكذلك وجد ان تخطيط التعليم العالي في العشرة سنوات الأخيرة لم يحقق أهم أهدافه ، كتطوير التعليم التقني وتطوير المناهج وترتيب الأولويات ، وأن الخطة العشرية لم تراعي ترتيب الأولويات التي وردت في الإستراتيجية كما لم تحقق الربط المطلوب بين الإستراتيجية العشرية السابقة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد وصت الدراسة بضرورة قيام جهاز مركزي لتخطيط التعليم العالي على درجة عالية من الكفاءة ويعمل بأطر بشرية متفرغة ، وكذلك ربط التعليم العالي بالأهداف العامة للتنمية وبصورة واقعية وكذلك الاهتمام بالبنيات الأساسية للتعليم العالي من أجهزة ومعدات ومعامل ومكتبات .(11)

3- **سارة، 2004م**، تناولت التوسع في التعليم العالي وسوق العمل في السودان وهدفت إلى الوقوف على سياسات التوسع في التعليم للفترة 1990-2002م وما طرأ من تغيير على التعليم العالي وصلة ذلك باستيعاب الخريجين في سوق العمل باعتبار العمل والإنتاج هو القياس المثالي لمردود الاستثمار التعليمي اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للمعلومات أهم ما توصلت إليه الدراسة : أن من أسباب ضعف فرص توظيف الخريجين في السودان إيقاف التعيين التلقائي منذ عام 1981م خاصة بالنسبة لخريجي

الكلية التطبيقية ، و من أسباب ضعف فرص توظيف الخريجين في السودان التوسع في التعليم العالي لم يقابل بزيادة في فرص عمل الخريجين ، عدم التنسيق والربط التام بين سياسات التعليم العالي وسياسات القوى العاملة من أسباب ضعف فرص توظيف الخريجين في السودان ، كذلك أثبتت الدراسة أن خصخصة كبير من مؤسسات الدولة انعكس سلباً على فرص التوظيف، مما أدى إلى فصل مئات العاملين بالدولة بموجب الصالح العام وعدم خلق وظائف جديدة لاستيعاب الخريجين. أهم توصيات الدراسة : تقليل الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي خاصة التخصصات النظرية التي لا تجد فرص توظيف بسوق العمل ، الاتجاه نحو التقدم في التكنولوجيا عموماً يستدعي إعادة النظر في محتويات المناهج بصفة مستمرة بواسطة مجالس الكليات واللجان المتميزة مما يضمن سرعة استجابتها للتطورات المحلية والعالمية ، الاستعانة بلجان ذات خبرة ودراية لوضع المناهج الأكاديمية سواء في العلوم التطبيقية أو النظرية .(7)

4- **المعزز،(2004م)**، تناولت الدراسة التوسع في التعليم الجامعي في السودان وأثره على البطالة خلال الفترة (1990 - 2000م) ، و هدفت الدراسة إلى حض المؤسسات التعليمية في الأخذ بالتخطيط لتجويد الأداء وكذلك زيادة الوعي التخطيطي وكيفية استخدام علم التخطيط عند وضع وتنفيذ السياسات التعليمية ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي في جمع بيانات الدراسة على عدة فرضيات أهمها :

- المؤسسات التعليمية السودانية لا تطبق خطط وبرامج إستراتيجية جيدة عند تقديمها للخدمات

- إتباع إستراتيجية التوسع في تقديم خدمة التعليم الجامعي لم تؤدي فقط إلى تدني مستوى التحصيل الأكاديمي بل فأقمت مشكلة البطالة أيضاً .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: فشل آلية الدولة في التنسيق المطلوب بين سياسات الدولة المختلفة حتى تضمن قدر معقول من التوازن بين نتائج تلك السياسات وكذلك الركود إلى آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي والعمالة الكاملة، إن التوسع في التعليم العالي أفرز إيجابيات كثيرة ولكنها لم تراعي الظروف والمتغيرات المحيطة بهذا التوسع مما أفرز أعداد كبيرة من العاطلين.

وقد وصت الدراسة بإعادة التخطيط أو تعديل سياسات التعليم العالي فيما يخص القبول حسب احتياجات سوق العمل ، وذلك بالتنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة العمل والإصلاح الإداري وأي أجهزة أخرى ذات الصلة . كما يجب تحفيز ودعم إنشاء مشاريع استثمارية كبيرة تستوعب الخريجين حسب التخصصات مع التركيز على نوعية العائد الاقتصادي ، كما يجب فتح فرص التوظيف أمام جموع الخريجين للمشاركة في العملية الإنتاجية وذلك بإنشاء مشروعات عامة وخاصة في القطاعات

التي يتمتع فيها السودان بميزة نسبية كبيرة مثل المشروعات الزراعية والإنتاج الحيواني والتعدين والصناعات التحويلية المرتبطة بهذه القطاعات ، وأوصت الدراسة أيضاً بالتوسع في التعليم التقني وتقليص التعليم النظري والدراسات الأدبية وكذلك الاهتمام بمعاهد التعليم المهني والحرفي والتدريب لضمان التوازن في هيكل العمالة وضرورة تغيير المفاهيم السلبية السائدة عن التعليم المهني والحرفي والتي ينظر لها نظرة طبقية فوقية لا مبرر لها . (2)

5- **يوسفات، (2009م)**، تمثلت مشكلة هذه الدراسة في السؤال: ماهي العلاقة الموجودة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر وماهي اتجاهاتها . وهدفت هذه الدراسة إلى الاتجاهات التجريبي القياسي للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة الأمر الذي يمكن إن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية 0 وافترضت: وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة والتغير في النمو الاقتصادي يسبب التغير في معدلات البطالة والتغير في البطالة يسبب التغير في النمو الاقتصادي ، وهناك علاقة سببية ثنائية تتجه من النمو الاقتصادي إلى معدلات البطالة إلى النمو الاقتصادي . قامت هذه الدراسة إلى اعتماد واستخدام البيانات السنوية للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي وقد أجريت هذه الاختبارات في مستويات لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتقادي تأثيرات التضخم ومعدلات البطالة، للفترة من 1970-2009م من خلال دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ، وباعتماد على مصفوفة الارتباط واختبار السببية والمنهجية التكامل المتزامن أو المشترك ونموذج التصحيح الخطأ لتحديد اتجاهات العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل في الجزائر كانت نتيجة وجود علاقة سببية طفيفة وعكسية من معدلات البطالة إلى النمو الاقتصادي ، وعدم وجود علاقة توازنية طويلة أو قصيرة الأجل بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر. (19)

6- **سمير عفوان، (2010م)**، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي : مامدى تأثير معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟ بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية أهمها : ما هي واقع ظاهرة البطالة في الجزائر ؟ ماهية أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة في الجزائر . أهم فرضيات الدراسة وجود تباين وتعدد في وجهات النظر المفسرة للبطالة ، للإصلاحات الاقتصادية الجزائرية اثر في مستوى التشغيل والبطالة اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي للظاهرة واستخدمت

الطرق الإحصائية والقياسية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة .

أهم ما توصلت إليه الدراسة : تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم السكان والنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، معدلات البطالة سجلت انخفاضا معتبرا خلال الفترة (2000-2007) إذا وصلت 13.8 % سنة 2007م أوصت الدراسة ببنية دعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل لتتبع الصادرات خارج المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني ، ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على معدل وحجم البطالة .(9)

7- **ميساء سعيد،(2011م)**، تكمن مشكلة الدراسة في الوقوف على أهم العوامل المحددة للبطالة في السودان . هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على البطالة في السودان ، والتعرف على السياسة النقدية المناسبة للحد من البطالة في السودان ، وصياغة النموذج يوضح تأثير عرض النقود ،الناتج المحلي الإجمالي ،التضخم ، حجم السكان على معدل البطالة .تمثلت أهم افتراضات الدراسة في وجود علاقة طردية معنوية بين معدل البطالة وحجم السكان وكذلك وجود علاقة عكسية معنوية بين كل من معدل البطالة وعرض النقود والناتج المحلي الإجمالي والتضخم ، وان هذه المتغيرات المستقلة الداخلة في تقدير النموذج هي الأكثر تفسيراً لمعدل البطالة في السودان تم انتهاج المنهج القياسي بمرحلة مختلفة ، إن أهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة معنوية طردية بين البطالة وحجم السكان وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل البطالة وعرض النقود ، وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي ، وجود علاقة معنوية طردية بين معدل البطالة والتضخم وان أفضل دالة تمثل محددات البطالة في السودان للفترة (1992-2009) هي الدالة اللوغاريتمية ، وان أهم توصيات الدراسة : ضرورة بذل مزيد من الجهد في جمع وتحليل بيانات الدراسة ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة التي تراعي خصوصية الأوضاع الاقتصادية في السودان ، إتباع سياسات نقدية ومالية مناسبة والتي توازن ما بين تقليل معدل البطالة وظهور التضخم ، العمل على خلق فرص عمل متزايدة والاهتمام بتمويل المشاريع وخلق فرص الاستثمار.(18)

8- **صالح،(2012م)**، عمل صالح على الوقوف على حقيقة ظاهرة البطالة ومدى تأثيرها في الاقتصاد الكلي وتبعت دراسة المنهج التحليلي وذلك من خلال استخدام بيانات عن معدل الأجور الاسمية والبطالة وكان مصدر البيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتم استخدام برامج التحليل وتوصلت نتائج الدراسة إن شكل الدالة غير الخطي بين معدلات نمو الأجور الاسمية ومعدلات البطالة من خلال إحصائية ديرين واتسون تبين الإحصائية المقدره بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين معلمات النموذج المقدره واتضح من نتائج الدراسة بأنه هناك علاقة عكسية بين معدل نمو البطالة والتضخم .(23)

9- **مثني، (2012م)**، تناولت الدراسة موضوع سياسات التعليم العالي ودورها في زيادة نسبة البطالة وسط الخريجين في الفترة من 1995م إلى 2010م و كانت مشكلة الدراسة هي غياب العلاقة الإيجابية بين سياسات التعليم العالي وسوق العمل في السودان و عدم وجود علاقة إستراتيجية واضحة بين سياسات التعليم العالي وسياسات الاستخدام وكذلك ارتفاع نسبة بطالة الخريجين في السودان ، اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي وذلك لاحتواء الدراسة على الجوانب النظرية حيث أعتمد الباحث على البيانات الأولية حيث تم استخدام اداء المقابلة في جمع المعلومات من بعض ممثلي الوزارات لمعرفة وجهات نظرهم في المعوقات التي تواجه استيعاب الخريجين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

1/ عدم وجود علاقة إستراتيجية واضحة بين سياسات التعليم العالي وسياسات الاستخدام

2/ ضعف دور القطاع الخاص في استيعاب وتوظيف الخريجين .

توصيات الدراسة :

1/ ضرورة المراجعة الشاملة للسياسات التعليمية وسياسات الاستخدام

2/ التدريب والتأهيل وفقاً لاحتياجات سوق العمل مع التركيز على التدريب التحويلي والتعليم المهني والتقني والتطبيق .(22)

10- **محمود، (2014م)**، تناولت تقييم اثر تخطيط التعليم العالي علي بطالة الخريجين في السودان خلال الفترة 1990-2012م. وهدفت الدراسة إلي التعرف علي سياسة القبول المتبعة في السودان وما مدي اتساقها مع احتياجات سوق العمل المحلي ، و تقييم مخرجات التعليم العالي علي ضوء احتياجات سوق العمل لمعرفة نقاط قوة وضعف هذه المخرجات وكذلك معرفة مدي نجاح أو فشل برامج تشغيل الخريجين التي تم تنفيذها لتقليل بطالة الخريجين ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي ، لوصف وتحليل

بيانات الدراسة التي جمعت من المصادر الثانوية والأولية التي تم الحصول عليها عن طريق استبيانين لكل من الخريجين وجهات استخدام الخريجين أهم ما توصلت إليه الدراسة:

1/ وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين سياسة القبول في السودان وبطالة الخريجين، 2/ هناك عدم مواءمة وفجوة واسعة بين مخرجات التعليم العالي في السودان واحتياجات سوق العمل وذلك بسبب أن الخريج يعاني نقصا كبيرا في القدرات والمهارات اللازمة للعمل .

ومن أهم توصيات الدراسة :

1/ ضرورة اعتماد وزارة التعليم العالي نظام إرشاد وتوجيه قائم علي معلومات كافية عن سوق العمل يمكن المتقدمين للجامعات من التقديم للمجالات الدراسية المرغوبة في سوق العمل.

2/ ضرورة اعتماد الجامعات نظام متابعة وتقييم مخرجاتها في سوق العمل واستخدام نتائج المتابعة والتقييم كتنغذية مرتدة لتحديث نظمها وبرامجها التعليمية وفقا لحاجة سوق العمل كما وكيفا.

3/ ضرورة تنسيق الجامعات والمعاهد العليا مع جهات الاستخدام لإعادة هيكلة التعليم العالي من حيث البرامج ونوع التأهيل لإمتصاص بطالة الخريجين.(16)

11- **يوسف حسن،(2015م)**، مشكلة هذه الدراسة تتعلق بإشكالية العلاقة بين بطالة الخريجين وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في الفترة (2005-2015) وهدفت للتعرف على أسباب بطالة الخريجين وأثارها وحجمها المختلفة وإيجاد الحلول لها. وتمثلت فرضية هذه الدراسة

في وجود علاقة سلبية بين معدلات بطالة الخريجين بشقيها الصريحة والمقنعة ،واتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي أوضحت الدراسة إن متوسط الخريجين العاطلين عن العمل في القطاع الحكومي 73348 خريج ونسبة البطالة فيهم 93% في نفس الفترة ولن تستطيع حساب متوسط الخريجين العاطلين عن العمل في القطاع الحكومي لعدم توفر البيانات عنهم ، وأوصت الدراسة بالعمل الجاد لمواجهة هذه المشكلة والتوصل في حلها أو التخفف من حدتها بكل إبعادها في إطار شامل لاتخاذ سياسات بعيدة عن الحلول المؤقتة والمراجعة الشاملة وسياسات الاستخدام.(21)

12- **كرار (2016م)**، هدفت الدراسة إلى معرفة اثر البطالة على الاستهلاك في السودان خلال الفترة 1990-2010م . تخلصت مشكلة الدراسة في ماهو اثر البطالة على الاستهلاك في السودان ، ماهو اثر التضخم على الاستهلاك في السودان ، ماهو اثر الدخل الناتج الحالي والسابق على الاستهلاك في السودان . بنيت فرضيات الدراسة كما يلي توجد علاقة عكسية بين كل من البطالة والتضخم والاستهلاك في السودان خلال فترة البحث ، توجد علاقة طردية بين كل من الدخل المتاح الحالي والدخل المتاح السابق والاستهلاك في السودان خلال فترة البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالتطبيق على نموذج اختلاف التباين العام الآسي . أوصت الدراسة بالعمل على دعم القطاع الإنتاجي في السودان لتوفير السلع الضرورية للمستهلك وبأسعار تكون في المتناول ، تطبيق سياسة نقدية ومالية فاعلة للحد من معدلات التضخم المرتفعة

وبالتالي تخفيض المستوى العام للأسعار ومن ثم زيادة الاستهلاك ، وتحسين المناخ الاستثماري بالتالي زيادة الإنتاج وزيادة الاستهلاك في النهاية .(20)

13- سامية،(2003م)،تناولت الدراسة ظاهرة البطالة وعلاقتها بمشكلة الزيادة السكانية والآثار التي تخلفها على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. و هدفت الدراسة إلى التعرف على تصور المتخرج حديثاً لفرص العمل المتاحة وكيفية الوصول لها ودرجة إيمانه بالتصدي لهذه المشكلة من الجهات المعنية وكذلك التعرف على مدى اتجاه حديثي التخرج نحو برامج التعلم ومدى مساهمتها لسوق العمل من وجهة نظرهم ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق توزيع استبانة لعينة من الشباب حديثي التخرج .

أهم ما توصلت إليه الدراسة : أنه توجد علاقة كبيرة بين الزيادة السكانية وسياسة التعليم من جانب وبطالة الشباب حديثي التخرج من جانب آخر ، وكما توصلت إلى أن البطالة تقود الشباب إلى ممارسة التطرف ، وكما أن الغالبية العظمى من هؤلاء يرغبون في الهجرة إلى الخارج .

وقدمت الدراسة عدة توصيات أهمها : ضرورة التصدي إلى الزيادة السكانية بمصر لتقليل عدد العاطلين وذلك عبر الأجهزة الإعلامية ورجال الدين ، كما إن سياسات التعليم لا بد وأن ترتبط باحتياجات سوق العمل مع رفع قيمة الحرفة والصناعة حتى لا تصبح الشهادة الجامعية هي المسيطر الوحيد على فكر الشباب .(8)

أسباب البطالة :

وفيما يلي سنحاول حصر أهم أسباب البطالة، والتي قد تنتشر في أي مجتمع كان:

1- النمو السكاني : يعد النمو السكاني من الأسباب الاجتماعية التي تتجم عنها البطالة؛ حيث أن نمو السكان بمعدلات كبيرة يؤدي إلى نمو قوة العمل بمعدلات أكبر، و هذا ما يؤدي إلى ضرورة خلق مناصب شغل جديدة، لكن هذا ما لا يتحقق في غالبية الدول النامية .

2- الاعتماد على كثافة رأس المال: حيث حلت الفنون الإنتاجية لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم انخفاض الطلب على العمل البشري، وهذا بسبب تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة

3- الكساد الاقتصادي: وهو ما يعبر عن مرحلة من مراحل الأزمة الرأسمالية الناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال الذي من مظاهره الازدياد الإكراهي للبطالة بسبب تراجع الإنتاج.

4- سوء السياسة :

السياسة الإدارية الحكومية في تخطيط القوى العاملة الموجودة لديهم وتنظيمهم على أساس الكفاءة والخبرة والمقدرة أي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

5- البعد المكاني للسياسة السكانية :

مما لا شك فيه إن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية ، إذ إن التركيز السكاني في المناطق الحضرية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة . وما لا شك فيه أيضا إن هذا الخلل ألتوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات ، بحيث يصعب امتصاص العمالة المتاحة . وهو ما يستوجب ضرورة انشاء مشاريع اقتصادية كالجوامع الصناعية والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة ، على توفير فرص عمل شديد يستوعب فائض العمالة من جهة أخرى .

وهكذا ساهم قصور التوازن في التنمية الإقليمية والتوازنات الجهوية في خلق المزيد من الاختلال في سوق العمل وسوء استخدام الموارد البشرية المتاحة .

الاختلالات الهيكلية :

تعود مشكلة التشغيل والبطالة إلى تشابك الاختلال الهيكلية ، وخاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية . الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادر على احتواء اليد العاملة . فالأسباب الهيكلية للبطالة يمكن تصنيفها إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي :

أ- نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا ، إذا لم يستطيع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي ، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجة للاستثمار ولتوسع طاقته الإنتاجية الحالية من جهة . ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها إن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى .

ب- انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوقفها في بعض حالات منذ سنوات خصوصا إن حجم الإعلانات يشكل إحدى السبل الناجعة لضمان استمراره لما يعنيه ذلك مناصب عمل جديد يمكن المتخصص من حالة البطالة والعطل نتيجة لسوء تسيير الموارد المالية لهذه المشاريع .

ت- عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل باعتبار إن الأول أصبح مجرد مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر من النوعي ، وبدون التكفل بمصير المتخرجين ، في إطار التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة . (17)

اثار البطالة :

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلدان العربية لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، ومنذ سنوات والتحذيرات تخرج من هنا وهناك، تدق ناقوس الخطر من العواقب السلبية لهذه المشكلة على الأمن القومي العربي، ومع ذلك فإن معدلات البطالة تتزايد يوما بعد يوم.

و يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

أولا: الآثار الاقتصادية :

إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطيله يعني حرمان المجتمع من إنتاجية هذا العنصر لأنه عنصر معطل لن يسهم في العملية الإنتاجية ، ثم إن هذا العامل العاطل عن العمل فأنه ليجود له دخل وبالتالي فإن قدرته على الإنفاق تكون ضئيلة أو معدومة وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي في المجتمع سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي ونذكر تماما الانخفاض الطلب الكلي من اثار انكماشية على الاقتصاد القومي لان الطلب والذي يحفز الإنتاج فانخفاض الطلب سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج مما سيؤدي إلى تفاقم البطالة وهكذا

ثانيا: الآثار النفسية و الاجتماعية :

لا يوجد شيء أثقل على النفس من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي فهي تنال من كرامة الإنسان ومن نظرته لنفسه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسئولا عن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية، فعندما تشخص إليك أبصار الأطفال فيالمطالبة بمستلزمات العيش وترى في نظراتهم البريئة استفسارات كثيرة يقف المرء عاجزا لا يدري كيف يرد عليها وبأي منطق يقنعهم بقبول واقعهم المرير، كيف تشرح لهم أن رب الأسرة عاطل لا عمل لديه ولا يقدر على الاستجابة لرغباتهم والجوع كافر كما هو معروف؟. . . في عالم

الأطفال هناك الصفاء والنقاء والعدالة والإحسان وليس الإجحافوهضم الحقوق، وخصوصا عندما يتعلق ذلك بحق العيش الكريم واللزمة الشريفة دون مذلة مد اليد إلى الآخرين. اليد للآخرين.

وتؤكد الإحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم. كما تفيد الإحصاءات العلمية أنّ البطالة آثارتها السيئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. إنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأنّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، وأنّ البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي. كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزيد المشاكل العائلية. وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم البعض منهم على شرب الخمر و تعاطي المخدرات، بل ووجد أن 69% ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل. و نتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين.بالإضافة إلى ضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وصولاً إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلاً عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمارها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

ومن الآثار الاجتماعية أيضا :

1- الشعور بالإحباط والفراغ والملل مما يؤدي إلى الانحراف السلوكي للفرد داخل اسرته وفي مجتمعة

2- الشعور بالنقمة مما يؤدي إلى السرقة والإجرام .

3- القلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب انتشار الجريمة .

4- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها .

ثالثاً: تضییع المواهب المكتسبة :

معروف إن الإنسان معرض للنسيان ، وبالتالي فهو معرض للخطأ ، ويقول المثل الشعبي من لا يخطأ لا يتعلم ، فحتى الشخص الذي لا يعمل فهو يضيع ماتعلمة ، وهذا التضییع يصيب مواهب الإنسان العقلية ، الفكرية ، الفنية ، حيث أثبتت الدراسات السيكولوجية إن الإنسان العادي إذا لم يطبق ماتعلمة خلال مدة

زمنية معينة تختلف حسب خصائص الأشخاص ، فأنة يفقد ماتعلمة ، وبالتالي تصبح خسارة مزدوجة ، من جهة تضییع سنوات من التعليم والتكوين ، ومن جهة أخرى تضییع الأموال العامة التي أنفقت على المدارس ومراكز التكوين المهني والجامعات ، حتى وان حدث واشتغل هذا الشخص بعد فترة زمنية طويلة نوعا ماتكون مردودية ضعيفة وتلزمه نفقات أخرى لإعادة تكوينه .(5)

- النمو الاقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي - عادة الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل بعد إن يبرأ الاقتصاد من الكساد ، فان الزيادة تعتبر دورية وليست مضطردة ومن ثم لا يعتبر ذلك نمو اقتصاديا . ويعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل حتى إذا زاد الدخل ، فان هذه الزيادة يجب إن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث نمو 0

ولعلة من الشائع إن نميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . وكلا المصطلحين يشيران إلى الزيادة المضطردة في نصيب الفرد من الدخل . فعندما يزيد دخل الفرد في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ، فان هذا يعني حدوث النمو الاقتصادي . ومن ناحية أخرى عندما يرتفع نصيب الفرد من الدخل في الدول الأقل نموا ، فإننا نصف هذه الزيادة بالتنمية الاقتصادية ، ولكن التنمية الاقتصادية تشير إلى أكثر من هذه الزيادات في نصيب الفرد من الدخل ، فهي تشير إلى التحول في المجتمع . وفي الغالب فان النمو الاقتصادي يعتبر منظما ومستقرا في الدول المتقدمة ، فليس ثمة تغيرات حادة ضرورية في القيم والمؤسسات . فالنمو في الحقيقة يحدث ذاتيا إلى حد ما إذا كان التوظيف عند - أو قريبا - من مستوى العمالة الكاملة . وهذا غير صحيح في البلدان الأقل نموا . فكي يزيد نصيب الفرد من الدخل في مثل هذه البلدان ، فان من الضروري إن تتغير القيم وان تحل مؤسسات جديدة محل القديمة . وبالطبع فأنة في التطبيق لا يكون التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حادا مثل ما هو مقرر هنا . ومع ذلك فان التمييز يعتبر مفيدا ، حيث تنمو الدول المتقدمة بسهولة أكثر من الدول الأقل نموا .(15)

- الناتج المحلي الإجمالي :

يعتبر السودان من الأقطار الشائعة والغنية بالموارد الطبيعية ممثلة في الأراضي الزراعية الخصبة والثروة الحيوانية والمعدنية والغابات والثروة السمكية والمياه الوفيرة. ويعتمد اعتمادا رئيسيا علي الزراعة حيث تمثل 80% من نشاط السكان إضافة إلي الصناعة خاصة الصناعات التي تعتمد علي الزراعة .

حظي النصف الثاني من عام 2008م ازدهر الاقتصاد السوداني علي خلفية الزيادة في إنتاج النفط وارتفاع أسعار النفط والتدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي . سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 10% سنويا في عامي 2006-----2007م .

قد تم العمل مع السودان في صندوق النقد الدولي لتنفيذ إصلاحات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تقويم محكوم لسعر الصرف .وبدأ السودان تصدير النفط الخام في الربع الأخير من عام 1999م ، الإنتاج الزراعي لا يزال مهما إلا انه يوظف 80% من قوة العمل ويساهم في ثلث الناتج المحلي الإجمالي(1) (من الرابط).

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي :

إن الناتج المحلي الإجمالي بحسب القيمة السوقية أو النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة من جانب المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويقيمون داخل الدولة أو الأجانب الذين يعملون داخل الدولة (كل ما تم انتاجه محليا) بينما الناتج القومي الإجمالي يحسب القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها .

هو مجموع القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة حديثا في الدولة خلال فترة زمنية عادة تكون سنه ويتم حسابها عن طريق القيمة المضافة أي جميع قيمة المنتجات النهائية من سلع وخدمات للأسعار الجارية مع استبعاد السلع الوسيطة المشاركة في العملة الوطنية .

طريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي :

اجمالى الناتج المحلى=الاستهلاك الخاص+اجمالى الاستثمار +الإنفاق الحكومي+(الصادرات-الواردات).

كما يمكن تقدير الناتج المحلي الاجمالى بالطرق الثلاثة:

1- طريقة الإنتاج أو القيمة المضافة : وهي جمع القيمة المضافة ،بند الموازنة في حساب الإنتاج لكافة الوحدات المؤسسية أي :

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق = الناتج + الضرائب - الإعانات على المنتجات - الاستهلاك الوسيط.

طريقة الإنفاق : تشير إلى حاصل جميع إشكال الإنفاق ،الاستهلاك التغير في المخزون، التكوين الراسمالي الثابت ،صافي الحيازة من الأشياء الثمينة والصادرات من السلع والخدمات ناقصا الواردات من السلع والخدمات اى :

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق = الإنفاق الاستهلاك النهائي الفعلي + التغير في المخزون + التكوين الراسمالي السابق الثابت الإجمالي صافي الحيازة من الأشياء الثمينة + الصادرات السلعية والخدمات - الواردات السلعية الخدمية

2- طريقة الدخل :وهنا يقوم بجمع كافة علامات الدخل اى :

الدخل القومي الاجمالي = الناتج الاجمالي المحلي بأسعار السوق + الضرائب - الإعانات علي الإنتاج والواردات + التعويضات العاملين (صافي المستلم على العالم الخارجي) + دخل الملكية.(14)

الناتج المحلي الإجمالي :

وفقا لمنطلق النظرية الاقتصادية فان الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلة يؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف وخلق مزيد من فرص العمل الجديدة مما يترتب عليه انخفاض في حجم البطالة ومعدلها ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج أو الانتعاش الاقتصادي ويحدث العكس في ظل ظروف الركود أو الكساد الاقتصادي .إي إن العلاقة المتوقعة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة هي علاقة عكسية .

الناتج المحلي الإجمال في السودان :

أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تنطوي علي تعقيدات كثيرة و تداخل في العوامل السياسية الإدارية والاجتماعية والفنية و المناخية و غيرها ذلك وفي نفس الوقت هناك تأثيرات داخلية وأخرى خارجية أو دولية عبارة عن ضغوط سياسية ومشكلات في الأسعار وتنافس في تدفق رأس مال الأجنبي أو مشكلة ضرورية

إلى الخارج إضافة إلى التكتلات الاقتصادية البعض من هذه العوامل قد يكون له أثار ايجابية والبعض الآخر قد يكون له دور سلبي علي التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

الناتج المحلي GDP يعبر عن مجموعة قيم السلع النهائية والخدمات التي إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج المتوافرة بالمجتمع أو هو مجموع القيم للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية عادة تحسب بمقدار عام .

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي عن المؤشرات الاقتصادية المهمة لأسباب منها يعد GDP احد المؤشرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي في المجتمع ويعتبر مقياسا لمدي تطور الإنتاج من سنة لآخري

انخفاض الناتج المحلي مثلا قد يكون سبب المشاكل الاقتصادية كالبطالة أو نتيجة لكوارث حلت بالمجتمع وطرق علاج مشاكل تتضمن دراسة توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين الاستهلاك و الادخار و الاستثمار كذلك لابد من معرفة حجم الطلب الكلي في المجتمع علي السلع والخدمات ومن ثم العمل علي توفيرها من الإنتاج المحلي وسد العجز عن طريق إحلال الواردات

تعتبر حسابات الناتج المحلي الإجمالي المنطلق الأساسي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة التي تاخذ مبدأ التخطيط كوسيلة لتنمية المجتمع . ومشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (1992_2002) .

تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في البلاد ، إذا تشارك بنسبة (49.8%) في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام (1999) وبنسبة (48.7%) في عام (1998) خلال الفترة مابين (1992_2002) نجد إن نسبة المشاركة الفعلية للقطاع الذي يعتمد عليه الاقتصاد السوداني . كما يلاحظ أيضا إن القطاعات الاقتصادية الأخرى لم تتوسع بالقدر الذي يزيد من نسب مشاركتها في إجمالي الناتج المحلي . بالرغم من مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي بهذه النسب العالية إلا إن مكونات الإنتاج القطاع توضح عدم توازن الإنتاج فيه ، وهذه نتيجة لان البلاد تعتمد على المحصول نقدي رئيسي واحد مما يعرض الاقتصاد السوداني لإخطار تقلبات الأحوال الطبيعية التي تؤثر تأثيرا مباشرا في الإنتاج وكذلك التقلبات في الأسعار العالمية المنتجات الزراعية (1981)

مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (1992_2002)

يشمل القطاع الصناعي الصناعات التحويلية ، الكهرباء والبناء والنشيد تعتمد خطط التنمية ، اعتماد كبير على التطور الصناعي فهو يشكل المحور الرئيسي للنهضة ، ويتطلب ذلك الاهتمام بهذا القطاع وتفعيله . سجلت معظم الأنشطة الصناعية في الفترة (1992_2002) بالسودان درجات متفاوتة قد شهد قطاع السكر نمو كبير حيث قارب مجمل انتاجه مرتين ونصف الطاقة التصميمية في عام (2001) و (2002) مقارنة بعام (1990) مرتفعاً من (389) ألف طن إلي (969) ألف طن إلي الزيادة في إنتاج المواد الغذائية الاخرى في نفس العام . ناحية أخرى خطت بعض صناعات الحديد خطوات مقدرة بإنشاء (جياذ) للصناعة الحديدية ، كما إن صناعة الأغذية والمشروبات الغازية تساهم في إجمالي الناتج الصناعة التحويلية بنسبة (55%) هذه المساهمة تزيد عن نصف إجمالي ناتج الصناعات التحويلية في السودان مما يعطي مؤشر قويا بان اقتصاد السوداني يعتمد على الزراعة كما تعتبر صناعة النفط المساهم الكبير الثاني في الصناعات التحويلية بنسبة (16.8 %) (4)

القطاع الخدمات

1: إعادة توطين أهلي حلفا

2: محطة الصرف الصحي الخرطوم بحري

الجدير بالذكر إن الخطة العشرية قد واجهت نظامين سياسيين وهما حكومة نوفمبر، وحكومة الديمقراطية الثانية التي اتجهت لتبني برنامج التركيز الاقتصادي لذلك جاءت موازنات الديمقراطية الثانية (1965_1967) مستفيدة من تجربة الخطة العشرية ودفعها وفق الأهداف الآتية

1: واقعية الأهداف ووضعها في نطاق الموارد الداخلية والخارجية والمزاوجة بين مستويات الاستثمار والادخار ورأس المال الخارجي ومقدرة التنفيذ .

2: اختيار الوسائل التي تؤدي إلي تحقيق الأهداف وفقا للتنمية وتعبئة الموارد ووضع السياسات .

3: بنا الاجهزة المناسبة التي تضمن سلامة التخطيط وتنفيذ لذلك تم إنشاء جهاز التخطيط المركزي ، مؤسسة الإنتاج الزراعي ، مؤسسة التنمية السوداني ، وهيئة نظافة الأرض وغيرها .

إن السياسات الاقتصادية التي انتهجت في أعوام الديمقراطية الثانية (1968_1969) وفق برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي كانت مستهدفة الأتي

- 1: توزيع الدخل بين فئات المجتمع بزيادة الإيرادات عبر الضرائب كوسيلة فعالة لتحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية وزيادة معدل التنمية
- 2: إعادة تخصيص الموارد بين قطاعات النشاط الاقتصادي لمنح اكبر نسبة للتنمية ، وتوفير الخدمات الاجتماعية ومحاربة البطالة وتخفيض الأمن القومي
- 3: زيادة معدل تكوين رأس المال لتحقيق أقصى فائض في الموازنة العامة وتخصيصه لإغراض الاستثمار
- 4: التوظيف الأمثل لموارد القطاع العام وتحاشي اللجوء للتمويل المصرفي لمكافحة التضخم .
- 5: زيادة الإيرادات الضريبية كوسيلة فعالة .

عكست بعد ذلك فترة مايو نواياها الاشتراكية في البداية الثورة لتنتهج سياسة التاميم المشاريع والمنشآت الخاصة والأجنبية ، تم انجاز كثير من المشاريع القومية الهامة عبر برنامج طموح للنهوض بالتنمية ارتكاز على الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . (13)

- حجم السكان الإجمالي

زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليها من زيادة في إعداد السكان النشطون اقتصاديا أدى إلى زيادة عرض العمل باعتباره من أهم العوامل في تحديد جانب العرض (عرض العمل) ومع عدم قدرة الطلب على العمل على تغطية ما هو معروض من القوة العاملة ستؤدي حتما إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها.

والسودان كغيرة من الدول النامية يعاني من عبء ديمغرافي كبير حيث يتصف معدل نمو السكان بالارتفاع مما يؤدي إلى زيادة السكان ووجود عرض متزايد في سوق العمل حيث نجد أنه بلغ عدد السكان السودان عام 1990م (24069) مليون نسمة وارتفع هذا المعدل ليصل إلى (31091) مليون نسمة في عام 2000م وهذا العدد في زيادة حيث وصل (41100) مليون نسمة في عام 2010 م قبل انفصال الجنوب ووصل في العام 2011م حوالي (34900) مليون نسمة بعد الانفصال .(3)

السياسات الهيكلية في السودان :

السياسات المقترحة لمعالجة مشكلة البطالة في السودان

يمكن تلخيص السياسات المقترحة التي تسهم في تخفيف حدة البطالة في السودان في عدد من

المحاور وهي : (6)

1- محور السياسات الكلية والقطاعية

توسيع النموذج الاقتصادي الكلي ليضمن مؤشرات البطالة كهدف ضمن السياسات الكلية بما يفضى إلى توجه النمو إلى مزيد من فرص العمل .

أهمية تناغم السياسات الكلية والقطاعية مع سياسات الاستخدام والتشغيل بما يترتد إيجاباً على مشكلة البطالة إعادة تأهيل الطاقات المتعطلة في القطاعات الإنتاجية المختلفة كالزراعة.

التناغم بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل من خلال تبادل إشارات سوق العمل.

توسيع القاعدة الإنتاجية في القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة من خلال إعادة تأهيل البنيات التحتية واستكمالها .

تطوير نظام معلومات يمكن من رصد ومتابعة الخريجين في سوق العمل

2- محور سياسات الاستثمار

تهيئة البيئة الملائمة لخلق فرص ومجالات عمل أكثر من خلال السياسات المطبقة في مجال الاستثمار .

إن ترتبط تمتع المشروع الاستثماري بالميزات والتسهيلات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار بتمسكه واستمراريته في تحقيق أهدافه من بينها خلق فرص العمل .

إعداد دراسات لمعرفة مدى الاستفادة من الامتيازات قانون الاستثمار في مجال توفير فرص العمل بالسودان . (الرعاية الاجتماعية)

3- محور سياسات التعليم

استمرار التوسع في التعليم وتجويده مع مراعاة مرونة البرنامج التعليمية وبنائها على حاجة السوق وحركة الاقتصاد.

التوسع في التعليم الفني والتقني لبلوغ النسب القياسية العالمية (6 تقني (1 مهني) .

إتباع سياسات محفزة في مجال التعليم التقني والفني كالدراسة المجانية والرعاية أثناء الدراسة وتوفير فرص قبول أكبر للتقنيين .

غرس روح الاعتماد على الذات والإبداع وسط المتعلمين وذلك من خلال برامج تعليمية ونظم تدريب المشاريع الخاصة وإدارتها .

4- محور سياسات الاستخدام

البدء الفوري في تخطيط استراتيجيه للعمالة بما يتوافق التوجيهات الاقتصادية الكلية ويستوعب المتغيرات الإقليمية والدولية .

العمل على المعالجة الهيكلية وما يتعلق بالمساواة في سوق العمل بما يكفل عدالة توزيع الفرص ، والاستقرار والرضي الوظيفي .

إن تستوعب سياسات الاستخدام مشاكل النمو والتنمية في القطاعات المختلفة وإفرازاتها على سوق العمالة بالتركيز على دعم قدرات القطاع الخاص لاستيعاب الشق الأكبر من العمالة .

تطوير مفاهيم العمل لإطلاق الجهود الفردية والجماعية من خلال إذكاء التنافس المشروع بتشجيع المبادرات الذاتية والإبداع .

تطوير مناهج وأساليب التدريب أثناء الخدمة لاكتساب المهارات الحديثة والمتجددة .

زيادة كفاءة سوق العمل في سياق تدعيم تنافسية الأسواق وضبط نشاطها في إطار سيادة القانون.

5- محور المنظمات الإقليمية والقطرية والتعاون الثنائي

عمل الشراكة بين المنظمات العالمية واتحاد أصحاب الصناعات الصغيرة للمساعدة في الدراسات الفنية وبناء قدرات مؤسسات الصناعات الصغيرة على مستوى وزارة الصناعة والولايات .

استقطاب العون الأجنبي من خلال برامج مدروسة لدعم المراكز التدريبية الموجودة وإنشاء مراكز مؤسسات تدريبية جديدة تهتم بالتدريب وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرات ومهارات الخريجين التنافسية لتلبية طلب العمالة في السوق المحلي والخارجي .

تشجيع مشروعات التنمية كثيفة العمالة لخلق فرص استخدام للخريجين . (الرعاية الاجتماعية)

تحليل وتفسير البطالة في السودان¹:

تعتبر البطالة في السودان من اكبر معوقات التنمية الاقتصادية ، لكن في الاونة الأخيرة شهد السودان حراكاً من بعض قطاعات المجتمع السوداني بتحسين الوضع الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للشباب، وذلك بعد تصدير اول شحنة نفط وتوقيع اتفاق سلام السودان الجديد.

وتختلف ملامح وحجم البطالة ما بين الدول الصناعية والدول النامية وهناك نوعان من البطالة نجد بطالة سافرة ومقنعة والتي تسمى بنقص التشغيل ولا تظهر لدينا في معدلات البطالة لعدم توفر معلومات عنها وبذلك ينعكس معدل البطالة السافرة فقط وتمثل اغلب الأنواع في السودان .

وحسب تقرير صادر من وزارة العمل في 2011م تناول قضايا البطالة وسوق العمل وركز على اوضاع العمل والعمالة في السودان في الفترة ما بين 2005-2010م ولكن التقرير لم يشير الى اوضاع سوق العمل في السودان للعام 2011م على الرغم من اهميته باعتباره حدثت فيه متغيرات اثرت على الاوضاع الاقتصادية بالبلاد واهمهما انفصال الجنوب وخروج النفط كمؤثر حقيقي للاقتصاد السوداني وباعتباره عام الاساس للمرحلة الثانية من الاستراتيجية غير ان التقرير اعطى مؤشرات كثيرة ومتنوعة تمكن من قراءة سوق العمل في ظل المتغيرات الاقتصادية .

ووفقا لتعداد 2008م بلغ إجمالي عدد السكان في سن العمل حوالي (26.2) مليون يمثلون 67% من إجمالي السكان البالغ (39.1) مليون نسمة بينما بلغ حجم القوى العاملة (11.7) مليون نسمة اما معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي وفقا للتقرير بلغ 48.5% بينما بلغ معدل البطالة 15.9% مما ادى الى انخفاض الطلب الكلى دون مستوى التشغيل الكامل بجانب الهجرة من الريف الى الحضر وهجرة العمالة الزراعية.

ويشير التقرير الى ان واقع البطالة على الشباب اكثر واكبر من المعدل العام حيث يمثل حوالي 12% وسط الفئة العمرية 25- 59 سنة وهذا وضع طبيعي حيث تمثل هذه الفئة قمة العمل الإنتاجي.

يوضح التقرير ان تأثير البطالة على الشباب يقع على حاملي الشهادات الجامعية اكبر من بقية الشباب ويبين التقرير انها تزيد مع ارتفاع المستوى التعليمي وتصل لضعف وسط الجامعيين الداخلين لسوق العمل

مقارنة بالأميين وكشف التقرير ان البطالة وسط الاميين من الشباب مرتفعة من المعدل العام مما يؤكد التقرير ان مشكلة البطالة فى السودان مشكلة بنيوية ترتبط بمرحلة الانتقال الديمغرافي التي يمر بها السودان. ورغم ارتفاع البطالة السافرة فان الجانب الاهم في السودان هو نقص التشغيل الذى لم يعرف بيانات عنه لعدم توفرها الا انه يمكن القول ان السودان يعانى من كل انماطه سواء الارتباط بانخفاض انتاجية الفرد او عدم حصوله على عائد او كسب يلبي احتياجاته الاساسية

وذكر التقرير ان هنالك اسباباً ادت الى تفاقم مشكلة البطالة خاصة وسط الشباب اهمها تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل الأيدي العاملة مع الارتفاع المستمر في اعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل ويعانى هذا القطاع من كبر الحجم وانخفاض الانتاجية ويتوقع ان تقل مساهمة القطاع في التشغيل مستقبلا فى ظل برامج الخصخصة التي تنتهجها الدولة.

ويؤكد التقرير ان مستوى جودة التعليم واحد من اهم اسباب البطالة اذ تعاني الدولة من توجه غالبية الشباب الى التعليم في مجالات التعليم الاكاديمية سعيا للحصول على فرص عمل في القطاع العام الذى يقدم الحوافز الوظيفية كاستقرار الوظيفي والتأمين الصحي والمخصصات التقاعدية ويفتقر النظام التعليمي الى التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية التي يحتاجها النشاط الاقتصادي في اسواق العمل ما يؤدي الى تدنى مخرجات التدريب المهني باحتياجات سوق العمل ذلك لغياب التخطيط والشاركة مع قطاع الانتاج.

وفيما يختص بوضع سياسات الاستخدام اعتبرها التقرير نقطة الارتكاز التي تتمحور حولها كل مهام الدولة رغم وجود خطط وبرامج التنمية فان التفكير فى وضع سياسات الاستخدام بدأ منذ عام 1975م لكنه لم يكتمل الا فى الاستراتيجية القومية الشاملة و اخيرا الربع قرنية وبدأت وزارة العمل فى تنفيذ برامج جسد التقرير تهدف الى استخدام خريجي الجامعات والمعاهد العليا عبر مسارين يشمل الاول الاستخدام المباشر والثانى المبادرات الخاصة اضافة الى ذلك اهتمت وزارة العمل باستخدام المرأة ومحاربة استخدام الاطفال وصادقت على اتفاقيات مستويات العمل الدولية الخاصة وانشأت ادارة تعنى بشئون المرأة والطفل وتوصلت مع منظمة العمل الدولية عام 2009م لقيام مشروع يعنى بالقضاء على عمالة الاطفال عن طريق التدريب الحرفي وبرغم من الجهد الذى بذل فى مجال الاستخدام اتضح انه يفتقر الى النظرة الشمولية حسب التقرير ولم يتم التعامل فى اطار سياسة واضحة واهداف محددة ،ولا شك ان مثل هذا النهج فى التعامل مع هذه المسألة الحيوية لايضمن سلامة النتائج بل ربما يقود الى نتائج متناقضة مما يدعى الى ضرورة التعامل مع

قضايا الاستخدام من خلال سياسة واضحة تأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة بالسياسات الاقتصادية والكلية والسياسات القطاعية.

وعلى حسب السجلات الرسمية لوزارة العمل فإن اجمالي فرص العمل التي توفرت خلال الفترة من 2005-2010م بلغت حوالى (337.615) فرصة منها (151.254) فرصة 45% وفرها سوق العمل الخارجى (الهجرة الخارجية) و (1813555) فرصة 54% وفرها سوق العمل المحلى وكان نصيب الاجانب منها (88522) فرصة 48% وأشار التقرير بأن الدولة ساهمت فى حل مشكلة بطالة الخريجين بتبنى المشروع القومى لاستيعاب الخريجين فى الولايات الشمالية وبعد اجراء دراسة ميدانية اتضح ان الحاجة الفعلية كانت حوالى (52.000) ألف وظيفة فى الفترة من 2005 الى 2007م تم التخطيط لها على ثلاث مراحل بتمويل من وزارة المالية لمدة عامين يتحول بعدها لميزانية الولايات ونجد فى العام 2005م كانت الوظائف المصدقة من الدولة حوالى (13) ألف وظيفة لكل الولايات الشمالية ماعدا ولاية الخرطوم وبلغ عدد المسجلين لملء هذه الوظائف بمكاتب لجان الاختيار بالولايات (31957) خريجا وبلغ عدد المستوعبين منه (10090) خريجا ويكون عدد الذين لم يتم استيعابهم (21867) خريجا

وأشار التقرير الى انه فى عام 2006م تم توفير (20) الف وظيفة منها (17) ألف وظيفة للولايات الشمالية ما عدا ا لخرطوم والبحر الاحمر و3 ألف وظيفة للوزارات والهيئات الاتحادية التى لها فروع بالولايات وبلغ عدد المسجلين لملء الوظائف (38389) خريجا فيما وصل عدد المستوعبين منهم (15216) خريجا والذين لم يتم استيعابهم (23173) خريج فى العام 2007م بلغ عدد المسجلين (41230) خريج وعدد المستوعبين (16048) خريج ولم يتم استيعابهم (25282) خريج عليه نخلص الى ان الذين تم استيعابهم فى المشروع القومى لاستيعاب الخريجين فى الفترة من 2005-2007م فى الولايات الشمالية بلغ (41354) خريجا الذين لم يتم استيعابهم (70222) خريجا وحسب ما جاء فى التقرير تركزت الوظائف التى لم يتم الاستيعاب عليها فى المشروع فى المهن الصحية والتخصصات الصحية المساعدة مثل التمريض العالى ومختبرات وغيرها بجانب التعليم فى مرحلتى الاساس والثانوي فيما تركز الخريجون غير المستوعبين فى التخصصات النظرية والعلوم الانسانية والقانون والاقتصاد وبعض التخصصات التطبيقية فى العلوم الزراعية لقلة الطلب عليها فى سوق العمل .

وفى الفترة من 2007 - 2008م ومن خلال لجنة الاختيار للخدمة القومية المدنية تم استيعاب (8268) خريج والذين لم يتم استيعابهم بلغوا (30176) وفى العام 2009م تم استيعاب (5563) خريج بلجنة الاختيار القومية فى مختلف التخصصات. ويشير التقرير ان الاحصائيات المذكورة تمثل فقط المسجلين

بمكاتب لجنة الاختيار او المتقدمين للوظائف وهذا لا يمثل العدد الفعلي للخريجين من مؤسسات التعليم العالي اما بالنسبة للمستوعبين فيمثل القطاع العام فقط

وانفاذ للمادة 138 من الدستور الانتقالي واستنادا للمادة 18. 19. 20 الفصل الرابع من قانون الخدمة المدنية لسنة 2008م وبناءً على توصية رئيس لجنة الاختيار القومية اصدر وزير العمل والخدمة المدنية قراراً بتكوين لجنة للمعاينات لأبناء الولايات الجنوبية لملء وظائف نسبة الـ 20% بالخدمة المدنية القومية حيث بلغ عدد المستوعبين خلال الفترة من 2005 - 2010م (3576)

وابان التقرير ان سوق العمل في السودان يتسم بخصائص معينة تؤثر سلبا وايجابا على معطياته اهمها التخصص العلمي ومستوى التدريب والتأهيل ومعدلات الاجور. وتقيد مؤشرات سوق العمل ان هنالك اختلالاً في هياكله بوجود فائض كبير في العرض وعجز في الطلب على بعض التخصصات الفنية بجانب عدم مواكبة معاهد ومؤسسات التعليم المختلفة مع احتياجات سوق العمل نتج عنه فجوة تزيد اتساعا مع زيادة حركة النمو مما ادى الى معضلة بين ما هو متاح من الكوادر الفنية واحتياجات سوق العمل. وأشار التقرير الى التحديات التي تواجه ظاهرة البطالة والتي تفرض نفسها على الواقع السوداني والتي تشكل ضغطا اضافيا يزيد من صعوبة المعالجة واهمها التحدي الناتج عن الزيادة في معدلات زيادة السكان وتنامي معدلات البطالة بجانب ضعف التأهيل وتراجع عائدات النفط وضعف الاستثمار وصعوبة التحكم في الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري اضافة الى التحديات السياسية التي تهدف الى تطوير الحياة السياسية واجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية اضافة الى القوانين اللازمة للتجانس مع النظام العالمي الجديد الذي ستوجب اعادة هيكلة الدولة والاقتصاد والمجتمع بما يتوافق مع الظروف الدولية الحالية ومن الضروري ان نعلم بان التصدي لهذه التحديات هو المهمة الاساسية التي يفترض ان تعمل الحكومة على معالجتها.

إن مشكلة البطالة من اخطر المشكلات التي تواجه البلاد نظراً لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الدولة عنصراً هاماً من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال عدم الاستفادة منهم وتهميشهم أو من خلال هجرتهم إلى الخارج . أما اجتماعياً فان البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والاعتصاب والانتحار... الخ ، وأمنياً تؤدي إلى انتشار ظاهرة الإرهاب الذي يجد في العاطلين عن العمل ملاذاً له حيث يستغل نعمتهم على حكوماتهم من اجل خدمة أغراضه وأهدافه.

كما توصلت الدراسة اليه من نتائج : اثبتت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي .
 واثبتت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين البطالة والناجح المحلي الاجمالي ومعدلات نمو السكان .
 كما توصلت الدراسة الي التوصيات الاتية : علي الدولة ان تهتم باستيعاب الخريجين وخلق وانشاء فرص
 وظائف جديدة . وتوفير مشروعات انتاجية بالتمويل الاصغر وتوسيع دائرة تشغيل الخريجين . السعي في
 معالجة الاختلالات الهيكلية في تخطيط و هيكل القوي العاملة .

المصادر والمراجع :

- 1 - أسهمان محبوب عبدا لوهاب ، اثر السياسات الاقتصادية والتعليمية على بطالة الخريجين في السودان ، جامعة الخرطوم معهد البحوث والدراسات الإنمائية 2007 م .
- 2- المعتر،(2004م)، تناولت الدراسة التوسع في التعليم الجامعي في السودان وأثره على البطالة خلال الفترة (1990 – 2000 م) .
- 3 - التقرير السنوي بنك السودان المركزي الخامس والخمسون 2015 م .
- 4- تقرير وزارة الصناعة 2002 م .
- 5- حسام داود =مصطفى سلمان -عماد الصعيدي -خضر عقل -يحيي الخصاونة ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع 2005.
- 6 - رجاء عبد المجيد الحاج عبد المجيد ، دراسة بعنوان : العلاقة بين السياسة العامة للتعليم العالي وحاجة الخدمة المدنية في السودان في الفترة (1991م-2014م) ، -- مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، المجلد(6) العدد(23) ، 2016م
- 7- سارة، 2004م ،تناولت التوسع في التعليم العالي وسوق العمل في السودان(1990-2002
- 8 - سامية،(2003م)، ظاهرة البطالة وعلاقتها بمشكلة الزيادة السكانية والآثار التي تخلفها على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً سطيف 2010م.

- 9 - سيمر عفوان : قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلي بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير - تقنيات كمية ، جامعة فرحات عباس
- 10- عبد الملك،(2015م)، فاعلية كفاية مخرجات التعليم التقني في تلبية متطلبات سوق العمل في اليمن
- 11 - عصام الدين،2003تناولت التخطيط للتعليم العالي بالسودان وعلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية(1992-2002م)
- 12 - علاء الدين الطيب محمد كرار ، اثر البطالة على الاستهلاك في السودان خلال الفترة 1990-2010م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بخت الرضا ، كلية الاقتصاد ،2016 م ص 1
- 13 - عمران عباس يوسف علي محمد زين ،الاستثمار السودان ،
- 14- كامل بكري ، د. رمضان محمد، د. محمد سيد ، د. إيمان عطية ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية 2003/200 2
- 15- مايكل ابدجهان (تعريب ، محمد إبراهيم منصور) ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، دار المريخ، الرياض -الطبعة الثانية، 1985م .
- 16- محمود،(2014م)، اثر تخطيط التعليم العالي علي بطالة الخريجين في السودان خلال الفترة 1990-2012 م .
- 17- مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2001-2002م ، ص70
- 18- ميساء سعيد احمد سعيد ، محددات البطالة في السودان في الفترة (1992__2009م) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011م.
- 19- يوسفات علي: البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية) الفترة من 1970__2009م ، قسم العلوم التجارية ، جامعة إدراة.